الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة ام مثبط لعملية التنمية الاقتصادية

Foreign direct investment is a necessity or a discouragement to the economic development

أ.م.د. محمد فخري سعدالدين المؤيد
mohammed_almuayyad@uoa.edu.iq
كلية المعارف الاهلية / الرمادي

م.د. عبدالرزاق ابراهيم شبيب
abdulrazzaq.ibrahim@uoq.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2022/8/13 تاريخ قبول النشر 2022/10/11 تاريخ النشر 5 / 2023/10
https://doi.org/10.34009/aujeas.2023.181377

المستخلص

تبقى عملية التمويل هاجساً يؤرق القائمين على رسم البرامج التنموية الهادفة الى احداث تغيرات كمية ونوعية في بنية الاقتصادات النامية. ولهذا فهي تسعى دوما لتامين هذه الاحتياجات ونظراً لضعف وتدني المدخرات المحلية لمواجهة مثل هذه الحاجات فان الانظار تتجه الى الاستثمارات الأجنبية كبديل يمكن ان يساهم بشكل فاعل في تنفيذ تلك البرامج. ويأتي الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد اهم الخيارات في هذا الاتجاه للوصول الى النتائج المرجوة. ومع تعدد الاشكال المختلفة للاستثمار الاجنبي المباشر فان الاستثمار المشترك يعد أحد اهم الخيارات المتاحة لما له من مزايا كبيره للدول النامية وافضليات تجعله مرجحا على الانواع الاخرى. وهذا لا يعني خلو هذا النوع من انواع الاستثمار من السلبيات. لقد بينت الدراسة ان خيار الاستثمار الاجنبي لابد منه لمواصلة عمليات التطوير والبناء بشكل رصين ومتواصل غير ان ذلك يستلزم من البلدان المضيفة للاستثمار اتخاذ مجموعة اجراءات من شانها العمل على تقليل او تحجيم الاضرار المتوقعة من هذه الاستثمارات وتعظيم النقاط الإيجابية بغيه الوصول الى أفضل النتائج. ولعل ذلك يبدا من الاعداد والتخطيط الجيد لذلك. والاختيار الصحيح اضافة الى القدرة التنافسية في التفاوض وتحقيق مصالح البلد مع الشركات المستثمرة كل ذلك سوف يسهم في بلورة ستراتيجيه ناجحة للتعامل مع هذه الاستثمارات تقود في النهاية الى نتائج ايجابية على الاقتصاد وعلى عمليه التنمية الجارية فيه.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الأجنبي المباشر، التمويل، الاستثمار المشترك.*

Abstract

The financing process remains an obsession that worries those in charge of designing development programs aimed at bringing about quantitative and qualitative changes in the structure of developing economies. Therefore, it always seeks to secure these needs, and because of the weakness and decline of local savings to meet such needs, attention is directed to foreign investments as an alternative that can effectively contribute to the implementation of these programs. The foreign direct investment comes as one of the most important options in this direction to reach the desired results. With the many different forms of foreign direct investment, joint investment is one of the most important options available because of its great advantages for developing countries and preferences that make it likely over other types. This does not mean that this type of investment is free of negatives. The study showed that the option of foreign investment is necessary to continue the development and construction processes discreetly and continuously. However, this requires the investment host countries to take a set of measures that will work to reduce or reduce the expected damages from these investments and maximize the positive points in

order to reach the best results. Perhaps that starts from good preparation and planning for it. And the right choice, in addition to the competitiveness in negotiating and achieving the interests of the country with the investing companies, all of this will contribute to the crystallization of a successful strategy to deal with these investments that will eventually lead to positive results for the economy and the ongoing development process in it.
***Keywords**: Foreign Direct Investment, Financing, Joint Investment.*

المقدمة

ظلت مشكلة التمويل الدولي واحدة من اهم معوقات التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان التي تنشدها. وسعت هذه الدول جاهدة لتأمين الموارد المالية الضرورية لمباشرة تلك المهام. فالمتتبع لتاريخ عمليات البناء التنموي يلحظ ذلك بوضوح. فقد نجد ان الكثير من الدول التي تمتلك الموارد المادية المختلفة وحتى الموارد البشرية غير انها تعجز عن توفير الموارد المالية اللازمة لعمليات البناء والتطوير التنموي بسبب ضعف الامكانيات الداخلية وتدني مستويات الادخار المحلية نظرا للقدرة الضعيفة للاقتصاد في توليد وتكوين تلك المدخرات. من هنا بدت الحاجة ضرورية للتفكير في المصدر الخارجي لأجل الحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلافي النقص الذي تعانيه البلدان النامية. وقد شهد الفكر الاقتصادي تباينا واضحا في وجهات النظر حول مدى امكانيات الاستفادة من تلك الاموال والاستثمارات ففي اعقاب الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي وبروز القطبية الثنائية التي سادت العالم حتى العقد الاخير من القرن العشرين حيث تفكك الاتحاد السوفيتي بشكل خاص والمعسكر الشرقي (الاشتراكي) بصوره عامه. فقد كان الفكر الرأسمالي يعمل على تشجيع الاتجاهات الداعمة للتوسيع في مجال الاستثمارات الأجنبية والقروض من اجل تمويل عمليه التنمية الاقتصادية فيما كان أنصار المدرسة الاشتراكية ينظرون بعين الريبة والشك الى تلك الاستثمارات والقروض.

ان انتشار مبادئ العولمة الاقتصادية واختفاء ثنائيه القطب وظهور القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أنعش هذا التوجه بشكل كبير وتغيرت الكثير من الآراء حول جدوى تلك الاستثمارات واهميتها والدفع باتجاه التوسع في هذا الميدان لعلاج النقص الحاد الذي تعاني منه الدول النامية للمضي في برامجها التنموية.

مشكلة البحث

في إطار سعي البلدان النامية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في بلدانها. تبرز مشكله التمويل كواحده من بين اهم الاشكالات التي تجابهها تلك البلدان. ويأتي التمويل الاجنبي أحد اهم الحلول لمعالجه تلك المشكلة. غير ان هذا الحل رغم منطقتيه لا يخلو من صعوبات ومخاطر تجعل الكثير من الدول تقف مترددة امام الاقبال على تلك الخيارات.

هدف البحث

من اجل تذليل العقبات التي تواجه عمليات التنمية في البلدان النامية وخاصه في مجال التمويل. فان البحث يستهدف بيان مدى امكانيه التعويل على الاستثمار الاجنبي المباشر لتذليل المشكلة وبيان الايجابيات والسلبيات المترتبة على ذلك.

فرضيه البحث

يقوم البحث على الفرضية التالية:

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن ان يشكل عنصرا فعالا في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية خاصة إذا ما جرت العملية في إطار يراعي المصالح الوطنية لتلك البلدان وتعظيم الفوائد المترتبة على تلك الاستثمارات وتقليل الجوانب السلبية لها.

منهجيه البحث

في ضوء الاهداف التي يسعى البحث للوصول اليها فقد اعتمد البحث منهجية استقرائية وصفيه تعتمد على تحليل الوقائع من اجل الوصول الى الاهداف كما تم الركون الى الارقام والاحصائيات للاستفادة منها من اجل الوصول الى النتائج المطلوبة كما استند البحث الى خلفية نظرية رصينة للاعتماد عليها في التحليل وبناء القرارات.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي مفهومه واشكاله

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لعل من الامور المتفق عليها والتي لا يختلف عليها اثنان ان الاستثمار هو الركيزة الأساسية في عمليه التنمية الاقتصادية. فهو الوسيلة المناسبة لإعادة بناء وتشكيل القاعدة الرأسمالية في البلدان النامية. ودعم وتوسيع وتطوير تلك القاعدة. فمن غير الممكن احداث تغيير جوهري في طبيعة الوضع الاقتصادي لبلد ما يعاني من التخلف دون بناء قاعده رأسمالية سليمة يمكن ان تكون الوسيلة الناجحة لإحداث عمليات التطوير وتغيير الواقع البائس الذي تعاني منه البلدان النامية.

يشير معنى الاستثمار الى تعبئة المدخرات من اجل استخدامها في بناء واعاده تشكيل القاعدة الرأسمالية في البلد. هذا يعني ان المدخرات هي المحدد الاساسي لعمليات الاستثمار. اذ لا يمكن المباشرة بأي مشروع من المشاريع دون توفير المبالغ اللازمة لذلك.

ومن المعروف ان الدول النامية تعاني عجزاً كبيرا في قدراتها الادخارية. وذلك بسبب تدني مستوى الدخل وانخفاض المستوى المعاشي وارتفاع مستويات الاستهلاك. وهذا يعني ان الادخارات المتاحة سوف لن تكون كافيه لتغطية مستوى الطلب على الاستثمار وهو ما يمثل عقبه كبرى في طريق البلدان النامية في مجال التنمية والتطوير. وفي إطار البحث عن حل لمعالجة تلك المشكلة يظهر الاستثمار الاجنبي كأحد الخيارات المطروحة لتلافي العجز في المدخرات المحلية من جهة والاستفادة من الخبرة الكبيرة للشركات المستثمرة في ميدان الانتاج والتسويق لمختلف السلع والخدمات من الجهة الاخرى.

ثانيا: اشكال الاستثمار الاجنبي

بشكل عام ينقسم الاستثمار الاجنبي الى نوعين رئيسيين (مناني،2013: 360): -

- النوع الاول: الاستثمار المباشر
- النوع الثاني: الاستثمار غير المباشر

تستند القاعدة الأساسية للتمييز بين النوعين من الاستثمار الى مستوى المساهمة للمستثمر الاجنبي في المشروع الاستثماري. ولذا ترى بعض الدراسات ان الاستثمار الاجنبي يعد مباشر إذا ما تجاوزت حصة المستثمر الاجنبي في أسهم الشركة 10% حتى تصل 100% في حاله ملكيته الكاملة للمشروع. وهذه النسبة تتيح للمستثمر الاجنبي الاشتراك في اداره الشركة بما يتناسب وحجم مساهمته في راس المال (UNICTAD, 2004:345).

اما الاستثمار غير المباشر فهو استثمار محفضي قصير الاجل ينحصر غالبا في ميدان المضاربة بالأسهم والسندات في السوق المالية. فالمستثمر يمتلك كماً متنوعاً من الاسهم والسندات ولشركات مختلفة يقوم ببيعها او شرائها في السوق المالية بهدف تحقيق منفعة من خلال الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع. حيث لايخولهم هذا المستوى من الملكية للأسهم في تلك الشركات المشاركة في ادارتها وبالتالي اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات تلك الشركات الإنتاجية والتسويقية والرقابية وتحديد الأسعار (عبد العال، 2013: 80).

من هنا يبدو ان الاستثمار المباشر هو الاهم والاكثر تأثيرا في البلدان النامية كونه ينطوي على عمليه تغيير فعليه للواقع الاقتصادي داخل البلد من خلال المشاريع المختلفة التي يساهم في بنائها. ولهذا نجد ان الدول النامية تسعى باتجاه هذا النوع من انواع الاستثمار.

ثالثا: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر.

في ضوء ما تقدم يظهر ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد الركيزة الأساسية في عمليات التنمية الاقتصادية المطلوبة في الدول النامية. فهو الخيار الذي تسعى الى تحقيقه. إذا ما توفرت الظروف الملائمة والإيجابية لتنفيذ مثل هذه الخيارات والتي تحقق المصلحة الاقتصادية للبلد المضيف للاستثمار. يتضمن الاستثمار المباشر اشكالا مختلفة وفيما يلي توضيح لاهم تلك الاشكال (الشمري، 2015: 171-175).

أ – الاستثمار المملوك بالكامل

يشير هذا النوع من الاستثمار المباشر الى ان المستثمر الاجنبي يمتلك المشروع الاستثماري بالكامل اي بنسبة 100% دون ان تكون اي مشاركه للمستثمر المحلي سواء كان حكومي او قطاع خاص. ويعد هذا النمط الاستثماري الخيار الاكثر تفضيلا من قبل الشركات الأجنبية. اذ يؤمن لتلك الشركات السيطرة الكاملة على جميع مفاصل المشروع ومقدراته ابتداءاً من التخطيط له ودراسات الجدوى وانتهاء بحصولها على كامل الارباح وتوجيهها بالاتجاه الذي تختاره. دون ان تكون خاضعه لشروط او محددات الدولة المضيفة (ميخا، 2005: 7)، من جانب اخر فان البلدان النامية غالبا ما تتردد في قبول مثل هذه الاستثمارات لأسباب كثيره تأتي في طليعتها المشاكل الاقتصادية والسياسية متمثلة بالمخاوف من التبعات السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف والمشاركة في تغيير الأنظمة السياسية لتلك البلدان.

ب –الاستثمار المشترك

الاستثمار المشترك يشير الى الحالة التي تشترك فيها جهتان مختلفتان من دولتين او أكثر حكومية كانت او تابعه للقطاع الخاص او المختلط. وتقوم عمليات الاستثمار بنسب مختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين. ولهذا غالبا ما يشار الى هذا النوع من انواع الاستثمارات بالاستثمارات الثنائية. فملكيه هذا الاستثمار تعود الى طرفين طرف محلي (حكومي – قطاع خاص او مختلط) وطرف أجنبي.

يختلف هذا النوع من الاستثمار بشكل واضح من النوع الاول (المملوك بالكامل). حيث يتيح الاستثمار المشترك للمستثمر المحلي الاشتراك في مجلس الإدارة والمساهمة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع. وتعتمد تلك المشاركة على مدى مساهمة المستثمر المحلي في راس مال المشروع.

يعد هذا النوع من انواع الاستثمار الاكثر تفضيلا بالنسبة للدول النامية حيث يعود ذلك لأسباب كثيره من بينها:

1) يساهم هذا الشكل من اشكال الاستثمار في تعزيز الملكية الوطنية وتوسيع قاعدتها.
2) يساعد على التقليل من حجم الارباح التي يتم تحويلها الى الخارج.
3) يقلل من قدره المستثمر الاجنبي في التحكم بمقدرات المشروع الإنتاجية والتسويقية وتحديد الاسعار.
4) يساهم في بناء طبقه من رجال الاعمال والكوادر الوظيفية والإدارية والمهنية.
5) يساعد في انشاء مشاريع ستراتيجيه كبيره لا تستطيع الدول النامية تحمل تكاليف اقامتها منفردة.
6) تدفق رؤوس الاموال الى البلد المضيف بشكل يساهم في تسريع عمليات التنمية والتطوير.
7) تحسن وضع ميزان المدفوعات للدول المضيفة من خلال المساهمة في تعزيز الصادرات وتغيير التركيب السلعي لها بما يؤمن دخول سلع جديده الى ميدان التصدير. ويقلل من الجانب الاخر من حجم المستوردات من السلع المشابهة.

8) يعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة مما يساهم في تقليل تكلفه الانتاج وتحسين نوعيته وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات.

9) خفض مستويات البطالة داخل البلد بسبب استيعاب اعداد كبيره من قوة العمل العاطلة في المشاريع الحديثة.

ومن الجدير بالذكر ان عمليه المشاركة في الاستثمار ليست محدودة في مجال المشاركة في راس مال المشروع انما قد تمتد للمشاركة بصيغه اخرى غيرها اذ قد تكون في مجال استخدام براءات الاختراع او القيام بأعمال ادارة المشروع او غيره من المجالات الاخرى.

جـ – الاستثمار في المناطق الحرة

يشير تعبير المنطقة الحرة الى مساحة محدودة من الارض تقع ضمن الحدود السياسية والجغرافية للبلد غير ان المشاريع المقامة داخلها غير خاضعه للنظام الضريبي والكمركي المعمول به داخل البلد. فالإعفاءات الضريبية خاصة ضريبة الدخل اضافه الى الاعفاءات الكمركية على الصادر والمستورد لتلك الشركات واعطاها الحرية في تحويل ارباحها الى الخارج وتامين الخدمات المختلفة لها بأسعار رخيصة كل ذلك وغيره دوافع تجذب الشركات الاستثمارية للعمل في تلك المناطق(حسن، 2013 : 29).

د– مشاريع التجميع

يتم بمقتضى هذه المشاريع الاتفاق بين طرفين محلي وأجنبي يقوم بمقتضاه المستثمر الاجنبي بتصدير منتج معين اجزاء او مكونات الى الطرف المحلي الذي يقوم بتجميعه واخراجه بشكل سلعه نهائية. ويتعهد الطرف الاجنبي بتقديم الخبرة والمشورة في مجال بناء المشروع وعمليات الانتاج والصيانة يكون ذلك كله بمقابل معين يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

هـ – استثمارات مباشره اخرى غير مرتبطة بالملكية

تشترك الاشكال السابقة للاستثمار المباشرة في المشاركة في ملكيه المشروع من خلال المساهمة في رأسماله المشروع وبنسب متفاوتة تؤهله للمشاركة في اداره المشروع. غير ان هذه المشاركة قد تأتي في جوانب اخرى غير المساهمة في راس المال وتعطي في نفس الوقت للمستثمر امكانيه المشاركة في اداره المشروع ومن ذلك الاشكال التالية (UNICTAD, 2005:298).

1. عقود التراخيص
2. عقود تسليم المفتاح
3. التعاقد من الباطن
4. عقود الإدارة

المبحث الثاني: واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاتها

تتفاقم يوما بعد يوم حاجات الدول النامية الى الاموال من اجل تلبيه المتطلبات التنموية والبرامج الداعمة لها. لذا فهي تسعى لتوفير هذه الاموال بالأسلوب او الطريقة التي تؤمن من خلالها الحصول عليها بأقل الاضرار. فالفجوة بين حجم المدخرات المعروضة وما هو مطلوب الى الاستثمار كبير لا بل انه يتوسع وبشكل كبير نظرا للارتفاعات الكبيرة في تكاليف المعيشة بسبب موجات التضخم المتكررة. مما يؤثر سلبا على حجم المدخرات الوطنية لتوجيه الجزء الاكبر من الدخول نحو الانفاق الاستهلاكي والارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك.

وفي الوقت الذي تتنامى فيه حاجات البلدان النامية الى التمويل والاستثمار نجد ان جانبا مهما وكبير من تلك التدفقات الاستثمارية تتجه الى البلدان المتقدمة فهي تستحوذ ولازالت على الحصه الاكبر في سوق الاستثمارات الدولية. ويعود جانب مهم من هذه المشكلة الى ان الاستثمار يبحث دائما عن البيئة الأمنه التي يمكن العمل بها بعيدا عن الاشكالات السياسية والازمات المختلفة وغياب الشفافية والنزاهة اضافه الى تنامي الفساد الاقتصادي والاداري والتي تعاني منها البلدان النامية.

تشير تقارير منظمة اليونكتاد (World Investment Report | Annex Tables) الى ان حجم التدفقات النقدية الداخلة inflows من الاستثمارات المباشرة في عام 2000 بلغت على مستوى العالم (1356648) مليون دولار كما بلغت حصة الدول المتقدمة developed economies (1118415) مليون دولار بنسبة وصلت الى 82.4%. وهذا يعني ان حصة بقية دول العالم وخاصه الدول النامية هي بحدود 17.6% فقط. وقد خضعت هذه الارقام الى تذبذب كبير خلال العقدين الاول والثاني من القرن الحادي والعشرين بسبب الازمات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة كما يوضح ذلك الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمناطق ولسنوات مختارة (مليون دولار).

السنة	الاقتصادات النامية	الاقتصادات المتطورة	العالم
2000	232,306	1,118,415	1,356,645
2005	331,291	591,209	953,165
2010	622,537	707,368	1,393,729
2015	730,434	1,267,608	2,032,298
2016	653,885	1,344,533	2,065,238
2020	662,562	312,170	998,891

قام الباحث بتنظيم الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في (World Investment Report | Annex Tables (unctad.org).

ووصلت في عام 2010 الى (1393729) مليون دولار على مستوى العالم بزيادة طفيفة عن العام 2000 بلغت 1.03%. فيما كانت حصة الدول المتقدمة منها (707368) مليون دولار اي نسبه توازي 50.6% وهو ما يمثل تطورا ايجابيا في حصة الدول الاخرى وقد تطورت حصة الدول النامية لتصل في هذا العام الى (622537) مليون دولار بعد ان كانت (232306) مليون دولار عام 2000 وهذا يعني انها حققت زيادة بنسبه بلغت حوالي268% وهي نسبه جيده جدا.

وقد وصل مستوى تدفقات الاستثمار المباشر الدولية ذروته عام 2016 فبلغ (2065238) مليون دولار محققا زيادة بلغت نسبتها 148% عما كانت عليه عام 2010. فيما بلغت حصة الدول النامية من تلك التدفقات عام 2016 (653885) مليون دولار بنسبه وصلت الى 32% من تلك التدفقات مما يعطي مؤشرا ايجابيا لتنامي حصة هذه الدول من تلك التدفقات.

وقد شهدت الاعوام التالية للعام 2016 تدهورا واضحا في حجم التدفقات الدولية FDI (باستثناء عام 2019) لتصل في عام 2020 الى (998891) مليون دولار وهذا يعني انخفاض بلغت نسبته 51.6% عما كانت عليه عام 2016. وقد بلغت حصة الدول النامية من تدفقات عام 2020 (662562) مليون دولار وبنسبه وصلت الى 66.3% من التدفقات

العالمية لتلك السنة. وهي نسبه كبيره مقارنه مع ما كانت عليه عام 2016. غير ان هذا الارتفاع في الحصه النسبية للدول النامية يعود في غالبيته الى الانخفاض الكبير في حجم التدفقات الى الدول المتقدمة في الوقت الذي حافظت فيه البلدان النامية على حصة قريبه من حصتها عام 2016 او تجاوزتها بشيء قليل.

ان ما يميز العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين هو ان حصة البلدان النامية من التدفقات الدولية اتسمت نوعما بالاستقرار النسبي البعيد عن التذبذبات الكبيرة. في الوقت الذي شهدت فيه التدفقات العالمية تذبذبا واضح او انخفاضا كبيرا كما يوضحه الشكل البياني رقم (1). كما وصلت حصة الدول المتقدمة في عام 2020 الى (312170) مليون دولار وبنسبة بلغت 31.3% من التدفقات العالمية بعد ان كانت في عام 2016 (1344533) مليون دولار وبنسبه وصلت الى 65.1% من التدفقات العالمية (الشكل البياني).

شكل بياني رقم (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمناطق ولسنوات مختارة (مليون دولار).

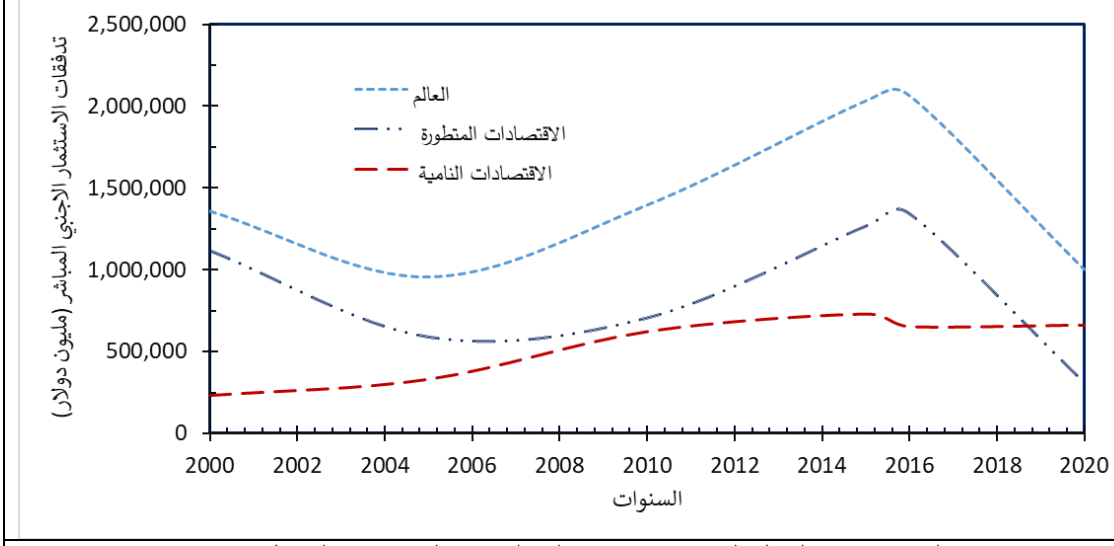

قام الباحث برسم الشكل البياني بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (1).

حققت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرFDI الى الاقتصادات النامية Developing Economies تطورا ملحوظا فقد بلغت في عام 2005 (331291) مليون دولار بعد ان كانت (232306) مليون دولار عام 2000 اي بنسبه بلغت 42.6% في حين وصلت عام 2010 الى (622537) مليون دولار بزيادة نسبيه بلغت 87.9% مما كانت عليه في عام 2005 وواصلت ارتفاعها عام 2015 لتصل الى (730434) وبنسبه زيادة بلغت 17.3% عما كانت عليه عام 2010 وهي نسبه اقل بكثير مما حققته خلال الخمس سنوات السابقة لها. وفي عام 2020 وبسبب جائحة كورونا تناقص حجم هذه الاستثمارات ليصل الى (662562) مليون دولار حيث بلغ حجم الانخفاض (67872) مليون دولار ومثل ذلك هبوطا بنسبه 9.3% عما كانت على عام 2015 وعلى الرغم من ذلك فان الاتجاه العام للتدفقات المالية للاستثمار المباشر الى الاقتصادات النامية يشير الى تناميها وتطورها بشكل كبير(كما يشير الى ذلك الجدول رقم 1 و الشكل البياني رقم 1) ويعكس توجهاً للبلدان ذات الفوائض المالية والشركات العملاقة نحو الاقتصادات النامية من اجل الاستثمار حيث المردود الاعلى والاكبر.

المبحث الثالث: المزايا والاضرار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة

اولا: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر

تستهدف الدول النامية في إطار استقبالها للاستثمار المباشر تحقيق مزايا وفوائد عديدة تخدم من خلالها تطلعاتها في ميدان تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن فيما يلي استعراض اهم تلك المزايا (مناني، 2013: 367).

1) تغطيه النقص الموجود في الموارد المالية
2) نقل التكنولوجيا الحديثة الى البلدان النامية

إذا كان الاستثمار المباشر يساعد في توفير التمويل اللازم لإقامه المشاريع التنموية فانه من الناحية الاخرى تساهم بشكل فاعل في نقل التكنولوجيا المتطورة الى البلدان التي يعمل فيها. فهدف الشركات المستثمرة دائما تحقيق الارباح من خلال تقليل التكاليف فلذلك تسعى لتأمين ذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة والتي سوف تساهم في تطوير القاعدة الرأسمالية في البلاد واحداث تغيرات جوهرية فيها (ال زيارة، 2009: 75).

3) تنمية وتطوير قوة العمل.

ان الدور الكبير الذي يسهم فيه الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة واساليب وطرق الانتاج المتطورة اضافة الى اساليب الإدارة الحديثة كل ذلك سوف يساهم في خلق جيل متطور من قوة العمل يعتمد على تلك الطرق والاساليب وينهض بها (حسين، 2014: 125).

4) تعظيم العائد المتوقع للاستثمار.

لعل من بين المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية انخفاض مستوى العائد على الاستثمار فيها بسبب ارتفاع التكاليف وتخلف القاعدة التكنولوجية الإنتاجية اضافة لانخفاض مستويات الاداء والكفاءة بالنسبة للعاملين. فدخول التقنيات الإنتاجية الحديثة ذات السعه الإنتاجية العالية واعتماد مبدأ التدريب والتأهيل العلمي الصحيح لقوة العمل واتباع الاساليب الحديثة في الانتاج. كل ذلك يقود الى ارتفاع حجم ومستوى الارباح المتحققة. وبالتالي فان العائد المتوقع من رأس المال المستثمر سوف يرتفع وبشكل ملحوظ بعد ان كانت الكفاية الحدية لرأس المال منخفضة بشكل كبير (ال زيارة، 2009: 76).

5) تخفيض حجم ومستوى البطالة.

تعاني الدول النامية من مستويات عالية للبطالة وانخفاض كبير في فرص العمل المتاحة. ولهذا فان فتح مشاريع جديدة سوف يخلق المزيد من الفرص للعمالة المحلية وبشكل يساهم في امتصاص جانب من قوه العمل العاطلة وتخفيض حجم البطالة.

6) يساهم في زيادة وتنشيط الطلب الكلي.

تأسيسا على ما تقدم فان الاستيعاب لأعداد مهمة من قوه العمل العاطلة وتشغيلهم يعني توزيع الدخول لهذه الفئات. وهو ما يشكل طلبا جديدا واضافيا على السلع والخدمات في مختلف اشكالها فيرتفع الطلب الكلي. الامر الذي يؤدي الى الحاجة من جديد الى توسيع الانتاج لمواجهة ذلك وبالتالي تشغيل اعداد اخرى من قوه العمل العاطلة.

7) زيادة تدفق راس المال.

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تنامي تدفق رأس المال الى البلدان النامية وزيادة المعروض منه لمواجهة عمليات التنمية الجارية.

8) تحسين وتنويع الصادرات وتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

ان تدفق الاستثمار المباشر الى الدول النامية يساعد في الدخول في انتاج العديد من السلع والخدمات بهدف تحقيق اعلى العوائد. وهذا بدوره يدفع الى زيادة اعداد السلع المنتجة وتحسين نوعيتها مما يساهم في تغيير التركيب السلعي لهيكل الصادرات وادخال سلع جديدة لم تكن موجودة سابقا نظرا للاعتماد في التصدير على المواد الأولية او العدد المحدود من السلع مما يعود بأثار ايجابية على الاقتصادات النامية. كما يساعد ايضا في تقليل حجم المستورد من هذه السلع من الخارج وهو ما يترك اثارا ايجابية في ميزان المدفوعات حيث يتقلص العجز في الميزان وخاصة الميزان التجاري.

9) تنميه وتطوير صناعات الترابط الامامي والخلفي.

ان قيام استثمارات اجنبيه مباشرة يعمل على استحداث وتطوير صناعات اخرى مشابهه ترتبط بالصناعة القائمة اماميا او خلفيا (حسين، 2014: 124). اذ تساعد هذه الصناعات في امداد الصناعة القائمة بمستلزماتها من المواد الداخلة في الانتاج سواء كانت اجهزة او معدات او سلع نصف مصنعة او خدمية. غير انها من الجهة الاخرى يمكن ان تكون مستخدم للمواد الأولية وخاصه الزراعية او الخامات والتي تمتاز تلك الدول في انتاجها وبتكاليف رخيصة وهذه هي في الحقيقة تساهم في عملية التكامل العمودي في الانتاج الصناعي او الزراعي وتحقيق زيادات كبيرة في القيمة المضافة بما ينعكس ايجابيا على حجم الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي.

ثانيا: الاضرار المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر.

مع المزايا الكثيرة التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية فان هناك العديد من الاضرار والتي قد تترتب على دخول الدول النامية في هذا الخيار مما يؤثر سلبا على النتائج الجيدة المتوقعة منه. وفيما يلي تحليل لاهم وأبرز تلك الاضرار.

1. المخاوف ذات الطابع الامني والسياسي.

افرزت العديد من التجارب مع الشركات الاستثمارية الأجنبية انها كانت تخفي وراءها تطلعات واهداف امنية وسياسية مناهضة لشعوب وحكومات البلدان النامية. وكانت هذه الشركات تعمل بأجندات سياسية معدة مسبقا تخدم مصالح الجهات التي ترتبط بها تلك الشركات وحكوماتها. فكان للكثير منها اسهامات في التغيرات السياسية والانقلابات العسكرية والاعمال التخريبية مما يضع هذه الاستثمارات موضوع الريبة والشك من قبل الدول النامية.

2. التلوث البيئي

بسبب ارتفاع مستويات التلوث في البلدان المتقدمة وصدور اجراءات قانونية رادعة لمعالجة مشاكل التلوث والذي انعكس في رفع كلف انشاء مثل هذه المشاريع في البلدان المتقدمة. فقد عمدت الشركات الاستثمارية الى نقل انشطتها الى الدول النامية خاصه منها الحلقات الملوثة للبيئة. مستفيدة من عدم وجود أنظمة وقوانين تنضم عمل تلك الشركات في الميدان البيئي ومستغلة البيئة النظيفة التي تتمتع بها هذه البلدان. من ناحية اخرى فقد لجأت بعض تلك الشركات ولتلافي التلوث البيئي والتقليل من اثاره في البلدان المضيفة لاستثماراتها الى انشاء مشاريع جديدة لمعالجة التلوث حيث يترتب على ذلك تصدير التقنيات اللازمة لعمليات المعالجة الى تلك البلدان وهو ما يعني اضافة كلف جديدة واعباء اضافية على البلدان النامية.

3. استنزاف الموارد الطبيعية.

ان ما يهم المستثمر الاجنبي هو مصلحته الخاصة وحجم ومستوى الارباح المتحققة والمنافع التي سوف يجنيها من وراء عمليات الاستثمار. فهو يسعى دوما الى تعظيمها ولو على حساب البلدان المضيفة للاستثمارات ولهذا نجد ان الشركات

المسيطرة على انتاج المواد الأولية بمختلف اشكالها تعمل على انتاج واستخراج اقصى ما تستطيع املا في تحقق اهدافها. وهو ما ينعكس سلبيا على حجم ومستوى تلك الموارد ويعمل على استنزافها بشكل غير عقلاني. والخاسر في النهاية هي البلدان النامية التي ستفقد مواردها في وقت سريع.

4. خلق انماط استهلاكيه جديده.

يقود الاستثمار الاجنبي وبدافع تحقيق المصلحة الخاصة الى نقل سلوكيات استهلاكية جديدة الى المجتمعات النامية وذلك من خلال القيام بإنتاج سلع استهلاكية معينة تتصف بجوده عالية وتدفع المواطن لاقتنائها وقد تكون هذه الانماط السلوكية غريبة وجديدة تماما عما هو معروف من ثقافات في تلك المجتمعات. وهو ما يؤدي في محصلته النهائية الى توجيه عمليات الانفاق باتجاه استهلاكي ترفيهي يعمل على استنزاف المدخرات الوطنية وعدم توجيهها في الاتجاه الذي يخدم عمليات التنمية الاقتصادية (عبد الحليم، 2021 : 21-13).

5. رفع اسعار الخدمات الأساسية.

يترتب على تحويل قسم من الخدمات الأساسية في البلدان النامية الى قطاع الاستثمار الاجنبي ارتفاع كبير في اسعارها الامر الذي ينعكس سلبا على المواطن اذ تزداد الاعباء المالية المترتبة عليهم مما يضيف معاناة اخرى على ما يعانيه السكان. نظرا لأن مثل تلك الخدمات يمتاز الطلب عليها بمرونة منخفضه تجعل الخيارات المتاحة للأفراد قليله وهو ما يدفع الى ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير. والأخطر من هذا هو ان يستخدم ذلك كوسيلة للضغط من قبل الشركات المستثمرة على حكومات تلك البلدان لتحقيق مصالح مختلفة.

6. اتباع الشركات المستثمرة الانماط انتاجيه كثيفه راس المال من اجل تحقيق مصالحها.

قد يقود الى فشل تلك المشاريع في تحقيق أحد اهداف البلدان النامية من عمليات الاستثمار الاجنبي والمتمثلة في تخفيض حجم البطالة من خلال استخدام تلك الشركات تقنيات انتاجيه كثيفة راس المال وسوف لن يسهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في البلدان النامية. حيث ستعوض الآلة عمل العاملين في هذا المجال (مناني، 2013 :368).

7. قتل وتدمير الصناعة الوطنية.

ان دخول المستثمرين الاجانب وقيامهم بالإنتاج وفق تقنيات متطورة وطاقات انتاجية عالية وبكلف منخفضه. سوف يؤثر سلبا على المشاريع. الإنتاجية الوطنية ذات الانتاج المنافس التي تعمل في ظروف أصعب وامكانيات اقل وتكاليف اعلى مما يجعل قدرتها على التنافس ضعيفة وبالتالي يدفع باتجاه خروجها من السوق شيئا فشيئا.

المبحث الرابع

الاستراتيجية المطلوبة للاعتماد على الاستثمار المباشر

في ضوء ما تقدم يتضح ان للاستثمار الاجنبي المباشر فوائد كثيره يمكن ان تجنيها الدول النامية. ولكن في المقابل فان هناك مآخذ ومخاوف كثيره تترتب على الاقدام على هذا الخيار؟ ما بين هذا وذاك ما هو الموقف النهائي تجاه ذلك وما هو القرار الملائم والذي يجب ان يخدم مصالح الدول النامية اولا وقبل كل شيء؟

هل تلجا الدول النامية الى خيار الاستثمار الاجنبي المباشر رغم ما مؤشر عليه من اشكالات؟ ام تقتصر على قدرتها المحلية الضعيفة وبالتالي تنتظر لفترات طويلة لاستكمال عمليات البناء في ظل تلك الامكانات؟

ان حاجة البلدان النامية للتمويل ليست ضرورية وحسب انما هي غاية في الضرورة اذ وكما أسلفنا سابقا لا يمكن دون عمليات التمويل تنفيذ اي برامج تنموية. فاذا كان التمويل من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل في بعض جوانبه

شرا فانه هذا الشر لا بد منه ولكن في ظل قواعد واسس واجراءات يتم العمل بها من قبل الدول النامية والاخذ بها من اجل تخفيف وتقليل الضرر المتوقع الى أدنى مستوياته او احيانا ازالته.

وهنا تبرز القدرة التساومية والتفاوضية للبلدان النامية حكومات كانت او مؤسسات خاصة في تثبيت حقوقها والحفاظ عليها وعدم التفريط بها خلال عملية التفاوض مع الجهات المستثمرة الأجنبية ودراسة القروض المقدمة او المشاريع بشكل مستفيض ودقيق بعيدا عن كل ما يشوب ذلك من فساد اداري ومالي وسياسي وضغوطات تحصل في هذا المجال. ومن ثم اتخاذ القرار الملائم في اختيار تلك الاستثمارات بما يؤمن المصلحة الوطنية للبلد من خلال الخروج بأفضل النتائج واقل الخسائر المتوقعة.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى مجموعة من القواعد والارشادات والتي بالإمكان ان تساعد تلك البلدان في تحديد الخيارات الصحيحة.

أ- تشكيل لجان متخصصة على مستوى حكومي عالي تقوم هذه اللجان بدراسة وتقييم العروض المقدمة وتدقيقها وتضم تلك اللجان مختصين من مختلف القطاعات بما فيها الجانب الامني والسياسي اضافة الى الجوانب الفنية ذات الاختصاص. كما ويمكن للقطاع الخاص المشاركة في هذه اللجان.

ب- انشاء منظمات اقليمية للدول النامية تتولى تقديم المشورة والاسناد الى مختلف الدول المنضمة اليها وحتى تلك التي تطلب منها ذلك في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية الأجنبية وامكانات التفاوض مع المستثمرين الاجانب ويمكن لهذه المنظمات التعاون مع منظمات اخرى اقليمية او تابعة للأمم المتحدة لإنجاز اعمالها.

ت- توفير البيئة المناسبة والمناخ الملائم لعمل الاستثمارات الأجنبية ومن مختلف الجوانب القانونية والأمنية والمالية. بما يخدم مصلحة البلد اولا. كذلك توفير البنى التحتية اللازمة لذلك.

ث- عدم الاقتصار في التعاون على جهات معينة او دول بحد ذاتها تثبت انها تستهدف من خلال استثماراتها امور امنيه او سياسية او مزايا اقتصاديه غير منطقية. والانفتاح على اقتصادات ودول اخرى يمكن ان تنافس في هذا المجال.

ج- اختيار عناصر كفوءة وامينة لأداره عملية التفاوض مع الشركات الأجنبية وتثبيت حقوق الدول النامية دون الحاق الضرر بها وتحميلها خسائر نتيجة تلك الاستثمارات.

ح- توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تساهم في بناء وتطوير القاعدة الرأسمالية في البلد وتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيراد بدلا من الدخول في مشاريع لا تخدم عمليه التنمية الاقتصادية.

خ- العمل باتجاه تعاون اقليمي او ثنائي او أكثر بين الدول النامية في مجال الدخول الى الاستثمارات الأجنبية وبشكل مشترك. اي من خلال انشاء مشاريع مشتركه تعطي للبلدان النامية قدرة تنافسية أكبر في التفاوض وفي فرض الشروط.

د- اعتماد ستراتيجيات تنموية تركز على التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي وعدم اهمال القطاع الزراعي خاصة وان غالبية الدول النامية تمتلك قطاعات زراعية تحتاج الى التنمية والتطوير.

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

فيما يلي اهم النتائج التي توصل اليها البحث

1- ان التمويل للاستثمار هو أحد اهم معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

2- تعاني الدول النامية من انخفاض شديد في حجم المدخرات المحلية اضافة الى عجز كبير في مجال العملات الأجنبية

3- الاستثمار الاجنبي المباشر هو أحد القنوات الرئيسية لمعالجة ما تعانيه الدول النامية في مجال قصور المدخرات المحلية والعملات الأجنبية.

4- من أفضل اشكال الاستثمار الاجنبي فائدة للدول النامية هو الاستثمار المباشر وان الاستثمار المشترك (او الثنائي) أفضل انواعه.

5- ان التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر شهدت تطورا كبيرا خلال العقدين الاول والثاني من القرن الحادي والعشرون رغم انها شهدت انخفاضا في نهاية الفترة بسبب جائحه كورونا.

6- حصة البلدان النامية من التدفقات الدولية للاستثمار المباشر حققت تطورا كبيرا وارتفعت نسبتها بشكل واضح من الحجم الكلي للتدفقات الدولية.

7- الاستثمار الاجنبي المباشر يحقق مزايا وفوائد كثيره للدول النامية في الوقت الذي ترتب عليه اضرار ومآخذ تؤثر سلبا على النتائج المتوقعة منه.

8- على الرغم من الاضرار المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر فانه لا مناص للدول النامية من قبول هذا الاختيار ولكن في ظل ظروف وقواعد واجراءات تؤمن تقليل هذه الاضرار الى أدنى مستوياتها من اجل تامين الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات.

ثانيا: التوصيات

فيما يلي اهم التوصيات التي خرج بها البحث

1- اعتماد خيار الاستثمار الاجنبي المباشر كأحد الخيارات المهمة في مجال التنمية في البلدان النامية.

2- التوجه نحو الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك والذي يحقق أفضل المكاسب للدول النامية.

3- قيام حكومات الدول النامية بتوجيه عمليات الاستثمار الاجنبي في البلاد سواء كانت تلك الاستثمارات حكومية او خاصه او مختلطة.

4- تشكيل لجان مختصة لمتابعة عمليات التعاقد وتدقيقها وضمان سلامتها من مختلف الجوانب.

5- عمل تكتلات إقليمية للدول النامية ومنضمات تابعة لها تختص بمساعدة الدول النامية في ميدان التعاقد وتقديم المعلومات والاستشارات لضمان مصالحها.

6- قيام استثمارات مشتركة من خلال التعاون مع أكثر من دوله نامية في هذا المجال لضمان موقف تفاوضي قوى مع الشركات المستثمرة.

7- التوجه نحو مشاريع استراتيجية تخدم وبشكل فاعل عملية التنمية الاقتصادية وتساهم في احداث نقلات نوعيه في اقتصادات البلدان النامية.

8- تهيئه البيئة والمناخ الاستثماري المناسب للمستثمرين مع مراعاة المصلحة العامة للبلد. من خلال صياغة قوانين يتم التعامل على اساسها بشكل شفاف ونزيه.

9- توفير بنى تحتية جيده وملائمه تساعد في دفع عمليه التنمية الجارية واخذها الى الامام.

10- الانفتاح على عدد واسع من الشركات المستثمرة والدول وعدم الاقتصار على شركات معينة ثبت انها تستهدف من وراء استثماراتها امور غير اقتصادية او انها تحاول استغلال الدول المضيفة لاستثماراتها.

المصادر والمراجع

1. د. ال زيارة، كمال عبد حامد (الاستثمار الاجنبي المباشر المنافع والمساوئ) مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العدد السابع 1430 هـ 2009 م.
2. حسن، تغريد سعيد (دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنميه القطاع السياحي تجارب مختاره مع التركيز على الواقع العراقي) أطروحة دكتوراه / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / بغداد 2013.
3. حسين، معاوية احمد (الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 28 العدد 2، 2014 م 1435 هـ.
4. د. الشمري، مايح شبيب، د. حسن كريم حمزة (التمويل الدولي اسس نظريه واساليب تحليليه) الطبعة

الاولى – دار الضباء للطباعة والنشر/ النجف الاشرف/ 2015.

5. د. صالح، عدنان مناني دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مجله كليه بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – العدد الخاص بمؤتمر الكلية 2013.

6. عبد الحليم، رويدة ثامر (أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الاجمالي في العراق للمده من 2003 – 2019) بحث مقدم لنيل شهادة الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار كليه الإدارة والاقتصاد جامعه كربلاء 2021.

7. عبد العال، علاء عادل علي (دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية) بحوث اقتصاديه علميه العددان 63 – 64 مصر 2013.

8. لهيب توما ميخا، مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق في ضوء التجارب العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية / بغداد / 2005 ص 7.

المصادر العربية

المصادر الأجنبية

1- World Investment Report | Annex Tables (unctad.org).
2- UNCTAD: world investment report 2004, the shift toward service, Geneva and New York, 2004 P 345.
3- UNCTAD: world investment report 20045, United Nations, New York and Geneva, 2005 P 298.